الحكمة سراج العطاء

النائب الأول في جامع الصادق

الشيخ د.أحمد حسين محمد

قبل عام وفي حضور لافت في الذكرى السنوية لجريمة تفجير جامع الإمام الصادق وقف النائب الأول الشيخ ناصر صباح الأحمد قائلا: «لن نسمح للانقلابيين بالتخفي بيننا وإن كان مع الأسف عدد منهم مازال بيننا ولكن مجتمعنا لن يسمح لهم ببث الفتنة». كلمات واضحة أراد النائب الأول أن يصرح بها ليعطينا أملا من أجل خلع جذور الخطاب التكفيري الذي ترسخ في بعض العقول والنفوس الصفراء، ولقد كشف عن حقيقة لا تقبل أي جدال وهي أن هناك من يبث ليل نهار الفتنة ويرسخ ثقافة الكراهية والتمزيق في مجتمعنا، والمفارقة أن هذا الخطاب يأتي في ظل سكوت طويل وصمت غريب من المؤسسات المجتمعية حيال ما نراه من تراجع الحس الوطني وتغليب البعض للانتماء الفئوي على حساب الولاء الوطني، ولكن تصريح النائب الأول يؤكد أننا نشهد مسارا جديدا في التعامل مع الطائفية والفئوية والقبلية وغيرها ومعالجة المجتمع من هذه الأمراض.

إن الكويت دولة مدنية تضم شعبا حضاريا تنوعت ثقافاته واختلطت أعراقه وانتماءاته الدينية والاجتماعية وانصهرت في قالب واحد اسمه «المواطن»، وهذا القالب صلب لن تنفع معه محاولات الهدم الطائفية والعرقية رغم الممارسات المنهجة للبعض، ويبقى «المواطن» رمزا شامخا للتقدم والتطور والمدنية في المجتمع الكويتي ولا نقبل لكائن من كان أن يعبث بمكتسبات المواطنة التي رسخها الدستور.

ومن هنا فإنني استنهض مؤسسات المجتمع المدني لتستعيد دورها الريادي والتصدي لأي صوت نشاز يثير النعرات ويجب عليها أن تنشط بفعاليات متميزة تتناسب مع الحياة العصرية التي نعيشها ووسائلها فالكويت ننتظر منها الكثير من المواقف المتميزة.

إن الوحدة الوطنية لا تصنع بالأوبريتات والغبقات والشعارات ولكن يصنعها العمل الدؤوب والثقافة الواعية الحرة ذات المضامين الحضارية النافعة التي تبني ولا تهدم، وهذا يحتاج إلى مد جسور التفاعل الإيجابي مع أبناء الوطن بلا تمييز واحترام الدولة للحقوق والواجبات، ويجب علينا أن نلتفت إلى المنعطفات التي يمر بها عالمنا في ظل إرهاصات السياسة العالمية، حيث إننا ضمن الإقليم الأكثر سخونة في العالم.

يجب علينا أن نكون حصنا منيعا لنحمي وطننا من التشرذم والأزمات، انها رسالة للجميع وعلى رأسهم الحكومة ومجلس الأمة الذي يجب أن يرقى بالاهتمام بقضايا المواطن والوطن وليس بما تشتهيه نفوس بعض المشتغلين بالسياسة، فإن السياسة لم تكن صديقا وفيا للعدالة الاجتماعية.

بلا قناع

مليارات «خامنئي»

صالح الشايجي

katebkom@gmail.com

يقول شاعر العرب الأكبر أبو الطيب المتنبي:

كفى بك داء أن ترى الموت شافيا

وحسب المنايا أن يكن أمانيا

وهذا يمثل قمة اليأس والقنوط وانقطاع الأمل، بحيث يصير الموت شافيا من حياة مريرة سقيمة عليلة، ويصير أمنية يتمناها المرء ليتخلص من تلك الحياة البائسة التي يحياها.

ونحن نعيش هذه الأيام واقع ما عاشه المتنبي أو مثّل له بذلك البيت الشعري، ولكن بدل أن نتمنى الموت للخلاص فإننا نتمنى الحرب للخلاص.

الحرب ليست أمنية عاقل ولم تكن في يوم من الأيام أمنية أحد، ولكن ما العمل ونحن نعيش ما هو أمرّ منها.

حروب كثيرة متناثرة هنا وهناك تكاد تغطي معظم أجزاء أرض العرب، في سورية وليبيا واليمن والعراق، وبقية الدول العربية ليست بخير وليست متعافية بالكامل، وتعيش تحت هاجس الوساوس والقلاقل والشرور والفتن والإرهاب.

والجارة إيران لا تريد لهذا العالم أن يهدأ وهي التي تسبب تلك الحروب وتقودها وتجعل وقودها من أبناء تلك الدول عراقيين وسوريين ولبنانيين ويمنيين.

حروب عبثية كريهة لا مصلحة فيها لإيران ولا للإنسان الإيراني، ولو أن إيران كفت أذاها عن تلك البلدان وتركتها لأبنائها يسيرونها حسب مصالحهم الوطنية لكان خيرا لها ولهم، ولو أنها التفتت إلى داخل إيران المفكك المتهاوي الجائع الثائر لكان خيرا لها من ذلك العبث الذي لا طائل من ورائه ولن تجني منه إلا الخيبات والويلات والخسائر الجسيمة.

ولن تفيد إيران طنطناتها وتهديداتها وادعاء القوة المزعومة بما تمتلك من أسلحة كرتونية لا تصلح حتى لإبادة الجرذان والحشرات.

حسب تقرير من السفارة الأميركية في بغداد فإن ثروة «خامنئي» مرشد الثورة الإيرانية والرأس الأكبر في النظام الإيراني تبلغ مائتي مليار دولار، وأعتقد أن هذا المبلغ كاف جدا لأن يترك الحياة السياسية ويتفرغ لحياته ويتنعم بملياراته ويخلص بلاده ويخلص العالم من الحرب وشرورها، لاسيما أنه رجل كبير في السن، فيكفيه ما جمع، وليته يترك القيادة لمن هو أفضل أو أن ينسجم مع ما تطلبه دول العالم من إيران ويمشي في الركب الدولي مجنباً بلاده وشعبه المزيد من الدمار والهلاك.

في الصميم

ليش ما يكون الطبيب الزائر كويتي؟

غنيم الزعبي

@ghunaimalzu3by

هناك برنامج صحي تتميز به الكويت عن باقي دول العالم وهو استقدام دكاترة واستشاريين عالميين كل شهر من مختلف التخصصات لرؤية الكثير من الحالات الصعبة المرضية في الكويت. وهو برنامج مفيد جدا وأنقذ (بعد الله) حياة الكثير من المرضى وعمل على شفاء وتحسن حالة آخرين أيضا كثر.

لكنه يبقى برنامجا محصورا في 10 أو 15 بالكثير، طبيب شهريا مقابل مليون ونصف المليون نسمة وفي كثير من الأحيان يصعب عليك الحصول على موعد نظرا لكثرة المرضى.

اقتراحي هو عمل برنامج مواز ومماثل لبرنامج الدكاترة الزائرين لكن بشكل وصيغة أخرى فكلنا نعرف أن هناك أطباء واستشاريون كويتيون على مستوى عالمي، وسمعتهم وصلت لأرجاء الخليج والوطن العربي لكنهم يعملون في القطاع الخاص أو في عياداتهم الخاصة وهم أيضا في الكثير من الأحيان صعب الوصول إليهم بحكم التزاحم عليهم ومواعيدهم البعيدة أو بسبب وجود عياداتهم في مناطق بعيدة عن باقي المحافظات بالإضافة إلى انشغال الناس بوظائفهم وحياتهم اليومية المزدحمة بالمدارس والمرور والجمعيات والواجبات الاجتماعية.

ومن هنا يأتي اقتراحي بتنظيم زيارات يومية أو أسبوعية لهؤلاء الاستشاريين لمستوصفات المناطق وطبعا برسوم. فمثلا دكتور العيون الفلاني المشهور يتواجد مرة في الأسبوع في مستوصف محدد في كل محافظة، فالأسبوع هذا يكون في مستوصف سعد العبدالله في محافظة الجهراء والأسبوع القادم في مستوصف صباح الناصر في محافظة الفروانية. أو دكتور العظام الفلاني يكون في مستوصف الفحيحيل هذا الأسبوع والأسبوع القادم في مستوصف قرطبة، وهكذا يتم عمل جدول مليء بهؤلاء الاستشاريين الكويتيين الكبار في مستوصفاتنا نذهب لهم بكل سهولة ويسر ويكون أخذ المواعيد لهم عن طريق سكرتارية العيادات الخارجية في مستشفيات المحافظات وكل ما على المستوصف هو فقط توفير عيادة في المستوصف للدكتور الزائر يستقبل فيها المرضى.

الأطباء الكويتيون منهم الكثير من المميزين والذين تتردد أسماؤهم على لسان الكثير من مراكز العلاج في الخارج حين نذهب لها فيفاجئنا الاستشاري الأجنبي أنتم في الكويت لديكم الطبيب الكويتي الفلاني لماذا تركتموه وأتيتم هنا.

هي محاولة فقط لتسهيل وصول الناس لخدمة صحية أفضل عن طريق هؤلاء الاستشاريين الذين نفخر بهم والذين أنا متأكد لن يبخلوا بيوم واحد في الأسبوع (مدفوع الأجر طبعا) للالتقاء بمرضاهم في مكان قريب من بيوتهم وتيسيرا عليهم من زحمة المرور.

نقطة أخيرة: الاقتراح موجه إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح مع كل الود والتقدير.

نقش القلم

محمد عبدالحميد الصقر

هدر الكفاءات = لخبطة المعلومات والقرارات

ما يدور ويحصل من قلق الناس مواطنينا ووافدينا سببه أنظمة الإقامة والرسوم العلاجية وفواتير استهلاك الطاقة الكهربائية وأخطاء أرقام وأسماء ومعلومات البطاقة المدنية! وجداول اختبارات ودرجات المراحل الدراسية! ونظم التعيين والتوظيف للمواقع والمؤسسات الحكومية خدمة مدنية، وتأمينات اجتماعية! ومثلها في مواقع وظيفية تتعلق بالضبط والربط وتطبيق وتفعيل القوانين المرعية! وغيرها للإعلام والدعاة والمحاضرات والندوات المطلوبة عن مشاكلنا الاجتماعية كالطلاق والأحكام وتفشي الإدمان العابث بفلذات الأكباد وتشردهم بكل سرداب ودورات مياه، ومزارع ومقاه مجهولة، وسواحل مهجورة حتى يسقط بعضهم «جثثا هامدة من شباب وشابات!» هشيما للمروجين بصورة لم يعهدها وطننا في تاريخه العريق!

هذه الصورة المشوشة تحدث عنها وحذر منها مختصون أكاديميون وغيرهم أثناء وبعد احتلال بعث المقبور صدام! بأنها ما لم تحاصر بدراسات ومتابعات وتفعيلات مباشرة كدول العالم الراقية لنفس ظروفنا الاحتلالية وما تلاها للأسف، تكلف فاتورة عالية بخسائر كارثية أولاها التفريط بتقاعد إجباري لذوي الكفاءات والطاقات والإنجازات الوطنية وإحلال جيل مترهل سلبي رخو القرار لكل ما يقرره وينفذه بمردوده المدني والعسكري فني وإداري يؤكدها ما يحصل اليوم في عدد من مؤسساتنا! إلا من رحم الله نظافة وإخلاص وافدين ومواطنين يتمترسون بمواقعهم على ملل وقلق مما يحصل بسلبياته للأسف!

فالشعوب والأوطان والأبدان التي عانت من الأزمات وكان شعارها العملي «اللي فات مات!» وشمروا بسواعدهم وطاقاتهم وإمكانياتهم لإصلاح أحوالهم بدايته الإنسان المبدع المتميز للوطن ومواطنيه كسبوا الجولة وتمترسوا حولهم، وتوقف لهم العالم تقديرا واحتراما بكل قاراته ومسمياته آسيوية وأوروبية شرقية وغربية وكذلك أفريقيا المتقدمة!

فهل نتوقف بلحظات تأمل لمؤتمر وطني خطابي من ستاد جابر التاريخي لنجتمع بالسلطتين تنفيذية وتشريعية تحاورها عقول مختصة وطنية وفية تهمها الكويت قلعة وخندق كل أسرة وبيت، تزيح اللغط والتخبط والاجتهاد المهلهل! لنضع عجلات القطار على سكته الصحيحة بلا مكابرة ولا مداهرة إعلامية أو إعلانية يومية عبر قنوات ملوثة فضائية تجارية ورسمية تنادي «كلنا للكويت والكويت لنا»، بشرط دعوة ضيف الشرف لها وبها د.مهاتير محمد زعيم ماليزيا الناهضة ليطلق صفارة قطار أجمل أقطار الاستقرار بدلا من «اللوية الخاوية» بهذا الشهر الكريم طالت أعماركم للخير العالمي العام.

شرارة قلم

هل ستندلع الحرب؟

حسن الهداد الشمري

hassankuw@hotmail.com

منطقة الخليج تمر بمرحلة غامضة وملامحها غير واضحة وغير مفهومة، وكل ما نعرفه يتجسد بما نسمعه في الإعلام من تحليلات سياسية وعسكرية معظمها تنذر بقدوم حرب في المنطقة بين أميركا وإيران ما لم تخضع إيران للشروط الأميركية، وبوادرها الأولية بدأت فعليا في فرض العقوبات على إيران، وابرز تلك العقوبات منع إيران من تصدير نفطها.

الكل يتساءل.. هل ستندلع الحرب في المنطقة أم أن ما يحدث هو مجرد استعراض قوة لفرض سيناريو المفاوضات من جديد وكسب التنازلات من قبل الجانب الإيراني عن عدة قضايا أبرزها مشروعها النووي؟!

قدوم البارجات الأميركية للمنطقة بالتأكيد ليس نزهة، لذا لابد أن نتعامل مع واقع الأحداث اكثر من تحليلات إعلامية من هنا وهناك، فالسؤال الأهم.. هل الأجهزة الحكومية على استعداد للمرحلة المقبلة لاسيما في حال اندلاع الحرب؟ وهل أعضاء مجلس الأمة مستعدون للتعامل مع الأحداث المقبلة خاصة فيما يتعلق بجانب الوحدة الوطنية والنهي عن الإثارة الطائفية؟

اترك الإجابة للمعنيين بالأمر، وأود أن أتطرق لأمر بغاية الأهمية ويتعلق بالتوجه الشعبي الذي هو أساس ثبات الجبهة الداخلية من اجل المصلحة الوطنية خاصة أننا بلد صغير مسالم لا يتحمل مثل هذه الزلازل، لذا يفترض في مثل تلك الظروف ألا تخرج أصوات من هنا وهناك هدفها تأجيج الفتن وتخوين فئات اجتماعية بسبب انتماءات مذهبية، والأهم أن تتوحد التوجهات للصالح العام للحفاظ على امن واستقرار البلد.

وعلى الجميع أن يدرك أن الحرب ستحرق الأخضر واليابس إذا ما حضرت الحكمة حينها، والأوضاع لا تحتمل التكسبات على حساب المصلحة الوطنية، فأصحاب التكسبات أقول لكم «رفقا بوطنكم» والأهم اليوم التفكير بكيفية الخروج من عنق الزجاجة، لأن الحرب تتضمن تحالفات وانتماءات وتوجهات وبنفس الوقت تعني ضحايا ودمارا وتشريدا وانهيارا بكل الشؤون الحياتية فلا تتحولوا إلى أدوات عبثية قد تدمر وطنكم بسبب جهلكم أو منافعكم الضيقة.

في مثل تلك المواقف العصيبة، علينا جميعا أن نثق بحكمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد «حفظه الله ورعاه»، فهو الاحرص على سلامة وأمن البلد، فالمساندة الشعبية للقيادة أمر مهم بمثل هذه الظروف من أجل الخروج من أي زلازل من غير خسائر جسيمة، ونسأل الله أن يحفظ بلدنا والمنطقة من شر الحروب.

ردود

معلومات يجب توضيحها عن صندوق التكافل الاجتماعي (وزارة التربية)

مجلس إدارة صندوق التكافل الاجتماعي الخاص بـ (وزارة التربية)

رد مجلس إدارة صندوق التكافل الاجتماعي الخاص بـ(وزارة التربية) على مقال الكاتب الزميل عادل نايف المزعل والذي نشر بتاريخ 9 مايو الجاري عن صندوق التكافل الاجتماعي بوزارة التربية، ذاكرا أن المقال احتوى على معلومات بحاجة إلى التصحيح وهي كما يلي:

أولا: أنشئ صندوق التكافل الاجتماعي سنة 1992 فهو ليس له صلة من قريب أو بعيد بالصندوق التعاوني القديم الذي تمت تصفيته ولم يأخذ الصندوق الحالي أي فلس واحد منه، وكل أعضائه أخذوا نصيبهم عن طريق التصفية حيث قسمت أمواله قسمة غرماء بين أعضائه، وعندما تأسس الصندوق الحالي، هنا اشترطت وزارة التربية وبموافقة ومباركة من الجمعية العمومية بالإجماع في ذلك الوقت أنه عند استمرار انضمام أي عضو من الصندوق المصفى أن يدفع الصندوق لكل عضو منهم المبالغ التي تم دفعها خلال اشتراكه بالصندوق الحالي وأيضا المبالغ التي دفعها قبل الغزو وذلك من أرصدة أموال الأعضاء الجدد.

ثانيا: صندوق التكافل هو صندوق تكافلي بين أعضائه حيث يسترد فيه العضو حال انتهاء خدمته كافة الاشتراكات التي سبق أن سددها، أي أن الأعضاء يستردون كافة الاشتراكات التي سددوها وهنا يواجه الصندوق الصعوبات التالية: التزامه بسداد إعانة الوفاة لأسرة العضو المتوفى وتقدر بـ 6000 دينار وأيضا في حال العجز الصحي يرد الصندوق له كافة الاشتراكات ويزيد عليها 1000 دينار. يواجه الصندوق سنويا سداد كافة الاشتراكات للمنتهية خدماتهم فضلا عن إعانة الوفاة وإعانة العجز الصحي مما يترتب عليه حتما جدولة أداء هذه الإعانات لبعض الوقت لأن إعانة الوفاة والعجز الصحي غير مغطاة بأي اشتراكات، ولا يوجد إيراد للصندوق خارج الاشتراكات باستثناء إيراد الوديعة ومن المستحيل أنها تغطي ولو جزئيا كلا من إعانة الوفاة والعجز الصحي وحتى لو صرحت الجمعية العامة بالاستثمار فسيكون هزيلا لأن الإعانات السنوية لانتهاء الخدمة والوفاة والعجز الصحي متزايدة بسبب كثرة انتهاء الخدمات لبلوغ السن والإحلال والانسحاب وكثرة الوفيات حتى ان شركات التأمين أحجمت عن التعاقد مع الصندوق.

ثالثا: بالنسبة للرقابة (المالية والقانونية) فبخصوص الرقابة المالية للائحة الصندوق المعتمدة من وزارة التربية أسندت هذه الرقابة لمكتب محاسبة معتمد في الكويت، تختاره سنويا الجمعية العامة للصندوق بموجب مظاريف مغلقة وتفحص أعمال الصندوق دوريا، ويقدم للجمعية العامة للصندوق في اجتماعها السنوي تقريرا عن إيرادات الصندوق ومصروفاته وملاحظاته التي سجلها خلال العام وتدعى سنويا وزارة التربية ممثلة في الشؤون القانونية لتشرف بالتعاون مع مجلس الإدارة على هذا الاجتماع وفي حال عدم موافقة أغلبية الحضور على هذا التقرير تشكل لجنة محايدة لفحصه وقد حدث ذلك عام 2011 وجاءت نتيجة الفحص باعتماد التقرير وتقديم شكر لمجلس الإدارة.

رابعا: زيادة رسوم اشتراك العضو حيث لها آلية واضحة طبقا للائحة الصندوق فيجب أن ينشر إعلان الجمعية العمومية في الجرائد الرسمية ومنها جريدتكم الموقرة فعلى سبيل المثال عند رفع الرسوم من (5: 8) دنانير تم نشرها في جريدتكم بتاريخ 2011/4/28 الموافق الخميس في صفحة رقم 4 هنا كيف ذكر كاتبنا الموقر بأن الزيادة (20 دينارا) هذه السنة؟ وأن مجلس الإدارة هو الجهة المنوطة بالرفع بعد الرجوع لأعضائه، علما بأن موضوع الزيادة لم يناقش البتة ولم يذكر في إعلان الجمعية العمومية.

خامسا: إشهار الصندوق لدى وزارة الشؤون، بعض الآراء طرحت ضرورة إشهار الصندوق وقد عمي على بصيرة هؤلاء، حيث ليس لديهم معرفة بقانون الإشهار لدى وزارة الشؤون ومثل هذا يترتب عليه:

لا توجد جمعيتا نفع عام مشهورتان في وزارة واحدة وعليه حل الصندوق وانتسابه لجمعية المعلمين بنفس شروطها ومبادئها.

إخراج الأعضاء الوافدين وهم الغالبية من عضوية مجلس إدارة الصندوق.

يجب أن تتكون الجمعية العمومية من الكويتيين فقط أما الأعضاء غير الكويتيين فيحضرون بصفة منتسب فقط أي ليس لهم صوت في اتخاذ قرارات الجمعية العامة.

الأعضاء ليس لهم حق في أموال الصندوق لأنها تبرع منهم يصرف في النشاط الاجتماعي.

وبذلك تكون أهداف الصندوق قد نسفت عن بكرة أبيها فلا استرداد للاشتراكات عند انتهاء الخدمة ولا إعانة وفاة ولا إعانة عجز صحي والعجب العجاب أن غالبية الحضور في الجمعية العامة هللوا مصفقين لهذا الرأي.

سادسا: تعيين بديل لرئيس مجلس الإدارة المتوفى دون الرجوع للجمعية العمومية. سأل أحد المرشحين فرد عليه رئيس مجلس إدارة الصندوق بأن الجمعية العمومية بعد موافقاتها بالإجماع فوضت مجلس الإدارة الصندوق والمستشار القانوني بتغير اللائحة من (6:9) أعضاء وطباعتها مرة أخرى مع كتابة آلية تنفيذها على مجلس الإدارة وهذا شأن داخلي بإدارة الصندوق.

سابعا: في اجتماع الجمعية العامة الأخير سيطرت الأهواء الانتخابية على الموضوعية في إبداء الرأي على التقرير المعروض على الجمعية العامة (حتى أنه تم الخروج عن جدول الأعمال إلى مناقشة أمور وافقت عليها جمعيات عمومية سابقة بل ومضى عليها أكثر من 3 سنوات) ثم انتهى الأمر بعدم حصول التقرير المعروض على موافقة أغلبية الحضور فهنا اضطر رئيس مجلس الإدارة إلى تعليق الجلسة ورفع التقرير إلى وكيل وزارة التربية لندب لجنة من وزارة المالية لفحص هذا التقرير وتقديم تقرير عنه.